تركيبة المجتمع الجزائري بين التنوع والصراع

أ. شتوح أحمد عبد اللطيف

جامعة الأغواط

الملخص :

تحتل واجهة الأحداث اليوم في الجزائر درجة من التوتر و الصراع بين الجماعات من جهة، والنظام السياسي من جهة أخرى فأصبح من الضروري تحقيق الوحدة والتكامل من خلال تحويل المجتمع التعددي إلى مجتمع متجانس ثقافياً يقوم على التنوع والانسجام كمطلب ضروري، و يصبح من المهم البحث عن آليات هذا التحول، وهذا ما سنقوم بعرضه في هذه الدراسة.

Abstract:

In Algeria today the side of events occupies a big degree of tension and conflict between groups from one side and the political system in another side.Whereas it is necessary to achieve unity and integration through the conversion of a pluralistic society to a culturally homogeneous society based on diversity and harmony as a requirement is necessary. It becomes important to look for mechanisms of this transformation, and this what we will show in that study .

تمهيد:

لقد لعبت الفتوحات الإسلامية والتجارة والهجرة دورا بارزا في تنويع خارطة المجتمع الجزائري، وجعلت منه يحمل صفتي التنوع والاختلاف، التي أدت إلى حركية وتفاعل بين المجموعات القبلية التي تمّ بينهم التعايش والاندماج جراء التغيرات السكانية والتحالفات، وعمليات اختلاط النسب بالتزاوج وتبادل أنماط الإنتاج، ممّا جعل نسيج المجتمع الجزائري يختلف عن المجتمعات الأخرى.

لقد شهد المجتمع الجزائري جملة من التطورات الداخلية والإقليمية والدولية التي طرأت في الآونة الأخيرة، وتحديداً منذ مطلع التسعينيات، حيث أصبح الحديث عن الوحدة من خلال التنوع في الخطاب الديني و السياسي بعد أن كان خطاب الوحدة من خلال الفكر الأحادي هو السائد في الجزائر وفي كثير من دول العالم النامي، وخاصة الدول حديثة الاستقلال.

و لقد نجد في المجتمع الواحد تنوعا واختلافا في الأفكار والمذاهب والعقائد والأعراق، فالاختلاف والتنوع بين البشر ظاهرة ملازمة للمجتمع البشري منذ القدم. إنّ التنوع والاختلاف يعتبر ظاهرة صحية في حد ذاتها لا تمثل مشكلة، ولكن تظهر المشكلة حينما يؤدي ذلك التنوع والاختلاف إلى آثار سلبية تهدد أمن المجتمع واستقراره.

أولا: المقاربة المنهجية للدراسة

1- الإشكالية و أبعادها :

يعتبر المجتمع الجزائري متعدد الانتماءات، بحيث يتكون من دوائر انتماء مختلفة، قومية و وطنية وسياسية وطائفية و جهوية و عروشية و غيرها. بعض هذه الدوائر تتقاطع، مما يجعل الفرد ينتمي إلى دوائر انتماء مختلفة في آن واحد كأن يكون مثلا، وطني و طائفي، وسياسي و جهوي، و ابنا لهذه القرية وذالك العرش. لذلك فإن هذه الدوائر تشكل بالنسبة للفرد الواحد، شرائح في تكوين هويته، يكون ترتيبها من حيث الأهمية مختلف من فرد إلى آخر. فالمجتمع التعددي يتكون من جماعات تحتفظ بهوياتها الخاصة، ولكنها تمكنت من إيجاد تؤالف بين الهوية الخاصة والهوية العامة، ومن إقامة دولة مركزية، ومن التفاهم حول بعض الأسس، ومن التشديد على ضرورة الاندماج، واعتماد نظام تربوي موحد، ونظام سياسي مركزي. ولقد توفر لديها هذا نتيجة تاريخ وطني كفاحي شّكل لها وعي قومي عام، فتمكنت نسبيا من احتواء صراع أو أزمة قد تحدث جراء هذا التنوع و الاختلاف. ومع تعرض المجتمع الجزائري للاستعمار الذي رسخ سياسة فرق تسد، ولعب على وتر تنوع البناء الاجتماعي بدوائره، مهددا وجودنا القومي وهويتنا القومية كان من الطبيعي أن نقوم، بوعي وبغير وعي، بمحاولة تغليب الهوية القومية على بقية الانتماءات الطائفية أو سياسية أو الاثنية، بل والتنكر لهذه الانتماءات على اعتبار أنها تتعارض وتضعف الانتماء القومي الذي يتعرض للتهديد والتصفية.

و المجتمع القبلي بمعناه الواسع، كان وما زال أقوى الانتماءات وأثبتها عبر العصور التاريخية منذ الجاهلية وحتى الآن. يقول الباحث المغربي محمد عابد الجابري أن الدولة العربية الإسلامية بنيت على أساس قبلي، وحكمت بنظام إسلامي وحّد القبائل تحت رايته دون أن يفككها، والانتماء للإسلام أصلا، حسب رأيه، جرى بشكل قبلي وليس فردي خاصة في المراحل اللاحقة لانتشار الإسلام. وهذا لا يعني أن القبلية قد لا تتعارض مع الدين ومع القومية. يذكر الشيخ محمد مهدي شمس الدين أن الإسلام حاول بطرق كثيرة تحطيم الوحدة العشائرية في سبيل بناء الأمة الإسلامية القائمة على وحدة المعتقد، وذالك لأن نمو القبيلة قد يكون على حساب الأمة.

و تمكن الإسلام من جمع القبائل في وحدة دينية- سياسية- اجتماعية لا يعني انه تمكن من التغلب على تلك العصبية.[1] إلاّ أنه أسّس للتعايش السلمي بينهم. ومع أن هذا التقسيم قد انتهى مبدئيا وتم الانتقال إلى مجتمع الدولة العصرية، إلا أن قوة التنظيم القبلي(العرقي- الطائفي) بالإمكان أن تشكل عائقا للتوحيد السياسي، أو تستغل لتحقيق مصالح سياسية.

فالمجتمع الجزائر يواجه حاليا صراعات طائفية خفية، واثنية وحزبية وسياسة وثقافية معلنة، وبطبيعة الحال تقوم كل فئة (دينية أو حزبية أو عرقية) بطرح خطابها ومصالحها على أنه الطرح الوحيد الصحيح، علما بأنه لا يمكن في هذا الواقع المتعدد أن يكون نهجا أحاديا ينطبق على الجميع، لذلك

---

[1]- حليم بركات ، ***المجتمع العربي المعاصر*** ، مركز الدراسات العربية ،بيروت ، ط 1 ، 1948 ، ص45.

فمحاولة فرض هذا النهج يؤجج الصراعات ويهدد الوحدة الوطنية والنسيج القومي. فالتعددية، مع فهم صحيح للإسلام تعطي لكل فئة مكانها وتعترف بحق المجموعات الأخرى أن تكون جزء من النسيج المجتمع الجزائري الذي يظم الاثنيات المتفاعلة في ما بينها من خلال الوضعية الاجتماعية للفاعلين ضمن ممارساتهم اليومية(المعيش اليومي)، فضلا عن الكشف عن الرموز التي يلجأون إليها لتشكيل كينونتهم وتنفيذ استراتيجياتهم، وكل له مذهبه الديني وعاداته وتقاليده، وهي عناصر تساعد بشكل خاص على فهم الممارسات الطقوسية، وهي تلك الممارسات التي يتكرر وجودها في المجتمع ذي التقاليد القبلية، وعليه ففهم الصراع القائم يكمن في إشكالية فهم الآخر.

إننا لا نتحدث عن عودت الصراع الاثني، لأننا نشكك انه غاب أصلا باعتبار أن البنى الاثنية أو العرقية لا يصح الحكم عليها بالقطيعة والانحلال، لأنها تبقى دائما ضمنية وخفية بالمجتمع. لكن ما هي المحركات والنوازع التي أعادت إنتاج ملامح الصراع ؟ وهل هذا الصراع له مناسبات أو هو بشكل دوري؟ وما هي الآليات التي من خلالها يمكن تجاوز الصراعات بين الجماعات الاثنية ؟

2- أهمية الدراسة:

تمثل الظاهرة القبلية (الاثنية – العرقية) في المجتمع الجزائري إحدى الظواهرالتي هجرها البحث الاجتماعي في المرحلة الراهنة، ولعل الموضوعات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والسياسية قد تكون من المبررات، ولكن ألا تعتبر مثل هذه القضايا من الأهمية بمكان، خصوصا إذا أثيرت النعرات القبلية فتصبح من المشكلات الأساسية في إعاقة المسار التنموي من جهة، وتحكم هذه البنى التقليدية في المجتمع المعاصر المبني على القانون بمصدريه الشرعي الإسلامي و الوضعي من جهة أخرى.

إنّ المجتمعات العربية في أقطار عديدة أعادت إنتاج العلاقات و المشاعر القبلية، وخصوصا في فترة الأزمات، فكثيرا ما تتسم علاقات الأفراد بطابع يستمد جذوره من البنية القبلية و الموروث القبلي مما يلاحظ في الواقع الاجتماعي من خلال التضامن الاجتماعي.

و ظاهرة الصراع القبلي فرضت نفسها كظاهرة اجتماعية لابد من درستها، وخاصة بعد الصراع الدامي في منطقة غرداية.

فالأحداث اليومية في الجزائر، وفي منطقة غرادية خاصة تمثل هاجسا بالنسبة للباحث الاجتماعي، كما تدفعه لطرح معرفة جادة للإجابة عن جملة من الأسئلة العميقة حول مصير التصورات المعرفية، وحتى النظرية العلمية التي حاولت تفسير التحول الاجتماعي من البنى التقليدية إلى نظام حديث يحضر فيه دور الدولة الوطنية، والمجتمع المدني بفاعليه.

بالرغم من تبني دولة الجزائر سياسة التحديث إلاّ أنّ النزاعات والتوترات بين الجماعات القبلية، وحتى الطائفية مازالت موجودة. فأجهزة الأمن الوطني تتعرض إلى تحديات خطيرة، وخاصة مع فترة الانتخابات الرئاسية، فهي بين عدم القدرة على حسم الصراع، أو بين إلغاء لوجدها أو تواطؤا مع جهة معينة. هذا ما يدفع الباحث للتنقيب عن الأدوات التحليلية لهذا الواقع وحركته الفعالة، حيث أن الهدف

الأساسي الذي يكمن وراء البحث يتمثل في إجلاء إشكالية استمرارية الظاهرة في المجتمع الجزائري المعاصر، وما هي المحركات الرئيسة لهذا الصراع ؟

3- البناء المفاهيمي:

إنّ المفهوم حسب Benoit Goiter يسمح بحصر الخصائص التي تتميز بها الحقيقة الاجتماعية، فهو بنية ذهنية تشمل المميزات الثابتة لهذه الحقيقة.[1] فمعرفة المفهوم تسمح لنا بمعرفة الظاهرة محل الدراسة ومدى تميزها عن الظواهر الأخرى، فتحديد المفهوم يساعد على تقريب الفهم والاتصال بين الباحثين.

أ- مفهوم المجتمع المتجانس (التجانس النسبي و ليس المطلق):

هو ذالك المجتمع الذي يتكون من جماعة واحدة منصهرة اجتماعيا وثقافيا، فتتوحد الهوية الخاصة والهوية العامة في هوية واحدة جامعة، وتسود في هذا المجتمع عملية الانصهار، وينشأ فيه نظام سياسي مركزي مهيمن، ويسهل الوصول فيه إلى الإجماع حول القضايا الأساسية.[2] وقد يكون المجتمع السعودي الآن أقرب لهذا النموذج من خلال الاشتراك في المعتقد الواحد.

ب- مفهوم المجتمع الفسيفسائي:

يتألف من عدة جماعات تغلّب هوياتها الخاصة على الهوية العامة، وتتصف العلاقات فيما بينها بالتراوح بين عمليتي التعايش والنزاع وعدم القدرة على الاتفاق حول الأسس، مما يرسخ الانقسامات بين هذه الجماعات، ويؤدي بها إلى التنازع وترسيخ الفروقات في الحقوق السياسية و الاقتصادية والمدنية وفي المكانة الاجتماعية، بالإضافة إلى الفروقات في الهوية.[3] وهذا النموذج يمثله لبنان بسبب غياب التفاهم، وعدم إقرار التنوع.

ج- مفهوم المجتمع التعددي:

هو المجتمع الذي يتكون من عدة جماعات تحتفظ بهوياتها الخاصة، ولكنها تمكنت من التفاهم على هوية عامة، ومن إقامة دولة مركزية، ومن التشديد على ضرورة الاندماج، واعتماد نظام تربوي موحد.[4] و المجتمع الجزائري حاليا يعتبر أقرب الأنظمة لهذا النموذج، وخاصة أنه لم يصله ما يسمى الربيع العربي، لكن يبقى دائما في منطقة الخطر إذ لم تحتوي الدولة الوطنية الصراعات الاثنية التي أعيد إنتاجها مؤخرا.

د- مفهوم الاثنية:

---

[1]- *BENOIT GOITER, **recherche social de la problématique** à la collete de domès , id CANADA 1984- p 68.*

[2]- *حليم بركات ،المرجع السابق ، ص15.*

[3]- *نفس المرجع، ص16.*

[4]- *نفس المرجع، ص17.*

هناك من يعرفها على أنها عبارة عن جماعة بشرية تشترك في خصائص ثقافية معينه مثل اللغة أو الدين، وهي تختلف عن الجماعات الأخرى التي تقوم على خصائص عضوية طبيعية غير قابلة للتغيير، وترتبط تلك الخصائص ارتباطاً جوهرياً بالقدرات أو الكفاءات الذهنية أو الفعلية، وغيرها من القدرات غير العضوية التي يمكن تحديدها اجتماعيا على أساس ثقافي.[1] ويعرفها سعد الدين إبراهيم على أنها عبارة عن جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات، التقاليد، اللغة، الدين، وأي سمات أخرى مميزه بما في ذلك الأصل والملامح الفيزيقية الجسمانية.[2] وعليه، فالجماعة الإثنية Ethnic Group هي عبارة عن الأفراد الذين يوصفون ويصنفون في فئات من قبل الشعب عامة، وعادةً من قبل أعضاء الجماعة أنفسهم على أنها أثنية ذات طابع محدد، تظهر تاريخا فريداً وكذلك سلوكاً مميزاً وخصائص أو سمات تنظيمية وثقافية، وتعمل نتيجة لذلك بطريقة مختلفة عن الآخرين.

هـ- مفهوم العرقية:

يعرف "العرق"على انه كل مصطف من طير و خيل و نحو ذلك، وجمعه أعراق.[3] و يذهب معجم الوسيط إلى نفس المعنى حيث يقول أن "العرق" هو أصل كل شيء، وكل مصطف من طير و خيل ونحو ذلك، ومن معانيه كذلك الجبل الغليظ الذي لا يرتقى لصعوبته.[4] و يعرفه دينكن ميشيل على انه اصطلاح يطلق على مجموعة سكانية تتميز بصفات بيولوجية مشتركة تقررها العوامل الوراثية.[5] ويذهب قاموس المورد ليعرف "العرق" على انه مصطلح بيولوجي، ولكن مع انتقاله إلى فروع العلوم الاجتماعية الأخرى تسبب في الخلط و الاختلاف حول مضمونه.[6]

هناك اختلاف بين المشتغلين بالدراسات الاجتماعية و لا سيما الإنثروبولوجية منها فيما يتصل بمدلول عبارة الجماعة العرقية Ethnic Group. فثمة من يقول بأن الجماعة العرقية هي ذاتها الجماعة السلالية Racial Group، وثمة من يستخدم مفهوم الجماعة العرقية كمرادف لمفهوم الأمة Nation، وذلك فضلاً عن أن فريقا يعتّد به من الباحثين لا يرى ثمة تبايناً في المدلول بين عبارة الجماعة العرقية ولفظة الأقلية، غير أن ثمة من يكتفي بلفظة الأقلية للدلالة عليها، وثمة من يطلق عليها الأقلية القومية في حين يوجد من يستخدم عبارة الأقلية العرقية Ethnic Minority كي يشير إليها.[7]

---

[1]- سميرة بحر، ***المدخل لدراسة الأقليات***، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1982، ص7.

[2]- سعد الدين إبراهيم، ***تأملات في مسألة الأقليات***، دار سعاد الصباح، الكويت، 1992، ص- ص 23-26.

[3]- سعد الدين إبراهيم، ***الملل والنحل والأعراق*** ، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994، ص27.

[4]- المعجم الوسيط، ***معجم اللغة العربية***، القاهرة، 1985، ص، ص 617،618.

[5]- عبد السلام إبراهيم بغدادي، ***الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1993، ص180.

[6]- منير البعلبكى، ***المورد***، دار العلم للملايين، بيروت، 1989، ص321.

[7]- احمد وهبان، ***الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر*** ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،2001، ص71.

ويستخدم بعض علماء الاجتماع كلمة الاثنية ليصفوا الجماعات التي تشترك في أساطير معينة عن أصلها ومنحدرها، كما إنها ترتبط برقعة أرض معينة، وتمتاز على الأقل ببعض العناصر الثقافية المشتركة وبوجود إحساس بالتضامن بين معظم أفرادها. والوعي بالانتماء المشترك هو ما يميز الإثنية عن القوم، فالقوم جماعة ذات ثقافة مشتركة وأساطير مشتركة عن الأصل، لكنها تفتقر إلى التضامن كما تفتقر إلى النزوع المقصود للحفاظ على حدودها المميزة. يعرفها انتوني سميث على أنها عبارة عن "جماعة يتوفر لديها إحساس خاص بالتضامن" ولديها أيضا إدراك لوجودها وخصوصيتها كما تمتلك شعوراً بالاعتزاز بالذات" ومجموعة من القيم والرموز المشتركة"، وهدفها كمجموعة أثنية لها طابع سياسي ويدور حول الدولة، وإذا كانت قد عبرت عن نفسها عن طريق الدين، اللغة، الانتماء للأرض، العلمانية، العرق، الطبقة، أو أي مركب من هذه العوامل فإنها كلها حسب سميث شكل من أشكال الإثنية.

أما مفهوم الاثنية كما جاء في الموسوعة الميسرة للعلوم الاجتماعية لفريدريك معتوق، فهي جماعة بشرية ترتبط في ما بين أفرادها روابط ثقافية مميزة تجعلها مختلفة نسبيّا عن الجماعات الأخرى. ويشير الأنتروبولوجي اللبناني فؤاد إسحاق الخوري إلى أنّ مميّزات الاثنيّة خمس، تتجلّى على شكل متغيرات، تتشابك كلّها في تشكيل الهويّة الاثنيّة. فيرى أنّ الانتماء إلى اثنيّة يعني:

– مشاطرة أعضاء الجماعة ميولا وأذواقا تتّسم بالطابع الرمزي، (الموسيقى، والمأكل،الخ..)

– التمايز عن الآخرين بشخصيّة ذات سمات عامّة مشتركة لأعضائها.

– وراثة هذا الانتماء في معظم الأحيان بالولادة، مع بعض الاستثناءات الناجمة عن التكامل الطوعي مع اثنيّة أخرى بفعل الزواج مثلا.

– الانتماء إلى جذور ثقافيّة قديمة نسبيّا تشكّل الخلفيّة التاريخيّة للاثنيّة.

– الارتباط بسلّم معيّن في الترتيب الهرمي العام ضمن أعضاء الجماعة (الانتماء إلى طبقة من الطبقات عند الهندوس مثلا).[1]

و– مفهوم القبيلة:

إن هذا المفهوم على رغم من اتساع استخدامه، فانه لا يحظى باتفاق على دلالته ومعناه، وهذا لتقارب الدلالة بين القبلية و الاثنية. ونحن هنا لسنا بصدد تتبع التعريفات المتعلقة بمفهوم القبيلة، ومنطلقاته التي أدت إلى تعددية في المعاني.

والقبيلة في **قاموس علم الاجتماع** لها عدة معاني نذكر منها:

هي نسق في التنظيم الاجتماعي يتضمن عدة جماعات محلية، مثل القرى والبدنات و العشائر، وتقطن القبيلة عادة إقليما معينا يكتنفها شعور قوي بالتضامن والوحدة يستند إلى مجموعة من العواطف الأولية. أو هي تجمع كبير أو صغير من الناس يستغلون إقليما معينا ويتحدثون اللغة نفسها وتجمعهم

[1]- *فردريك معتوق، **الموسوعة الميسرة في العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان ناشرون ، لبنان، ط1، 2012، ص16.*

علاقات اجتماعية خاصة متجانسة ثقافيا. أوهي وحدة متماسكة اجتماعيا ترتبط بإقليم، وتعتبر في نظر أعضائها ذات استقلالية سياسية.[1]

أما **معجم علم الاجتماع (دينكن ميتشيل)** فانه لا يسعى إلى الفصل بين المفهومين (القبلية- الاثنية)، ويطابق بينهما.

4- المنهج المستخدم:

إنّ طبيعة الموضوع، تفرض استخدام **منهج تعددي** يجمع بين المنهج التاريخي في دراسة ظاهرة اجتماعية تاريخية(القبلية)، واستخدام المنهج الوصفي الذي يتضمن دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة الظاهرة.

يقوم **المنهج التاريخي** على فهم الحاضر بدراسة خلفيته التاريخية، والدور الذي لعبته الأحداث في الماضي، ويحاول إيجاد العلاقة بين أحداث الماضي و وقائع الحاضر المشابهة لها، وذلك بهدف الوصول إلى تعميمات تفسر أحداث الماضي، مما يعني أنّه طريقة لتناول و تأويل حادثة وقعت في الماضي وفق إجراء البحث والفحص الخاص بالوثائق".[2] أي أنّه يمد الباحث و يطلعه على التغيرات الاجتماعية الحاصلة في الظاهرة المراد دراستها، بحيث تكون دراسته أكثر تعمقا ودقة. إذا كان التاريخ غير قابل للإعادة، فالمنهج التاريخي بإمكانه أن يسترد أحداث الماضي لدراستها، ومحاولة إيجاد تفسير لها في الحاضر و للوقوف على قوانين أو نتائج من شأنها أن تحكم سيّر هذه الظواهر مستقبلا.

و المنهج التاريخي يتتبع أحداث الظاهرة، ومن شأنه أن يوضح مواطن الصراع الاجتماعي، وكذا آليات الحركية الاجتماعية في المجتمع التعددي.

المنهج الوصفي: يعرّف بأنّه:"أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن الظاهرة، أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية يتمّ تفسيرها بطريقة موضوعية ".[3] ففي البحوث الوصفية يكون همّ الباحث الاجتماعي الإجابة عن ماذا وكيف كانت الظاهرة في الماضي البعيد والقريب أو في الحاضر. و يتضح من ذلك أنّ الاتجاه الوصفي يمكن اتخاذه بالنسبة لكل من البحوث الاجتماعية التي تهتم بالماضي والبحوث الاجتماعية التي تعتني بالحاضر وتلك التي تركز على المستقبل.[4]

ما قد يميز المنهج الوصفي أنّه يستمد معلوماته من واقع الظاهرة، وهو يصفها كما هي ممّا يسمح لنا بالاعتماد عليه للوصف الظاهرة محل الدراسة.

---

[1]- محمد عاطف غيث، ***قاموس علم الاجتماع***، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1990 ، ص45.

[2]- موريس أنجرس، ***منهجية البحث في العلوم الإنسانية،تر:*** بوزيد صحراوي ، دار القصبة للنشر، الجزائر،ط2،2006، ص 105.

[3]- محمد عبيرات، محمد أبو نصار، ***منهجية البحث العلمي***، دار وائل للنشر، الأردن، ط 2، 1999، ص 46.

[4]- حسن الساعاتي، ***تصميم البحوث الاجتماعية***، دار النهضة العربية، بيروت، ط4، 2003، ص153.

ثانيا: الاقتراب النظري في فهم المجتمع القبلي

يؤكد ابن خلدون على البعد القرابي في البناء الاجتماعي للمجتمع القبلي، لكنه لا ينحصر في هذا البعد الضيق الذي يقتصر على روابط الدم، بل يتعداه إلى ذالك الشكل الواسع الذي يتمثل في أشكال التحالف و الولاء والانتماء. تحدث ابن خلدون في فصل اختلاط الأنساب عن القرابة والحلف و الولاء والفرار والنعرة والاصطناع، وعن نوعي النسب الخاص والعام.[1]فهذه المحددات عنده تشكل محور التحام الجماعة.

ويرى بعض الباحثين أن التصور خلدوني هو إثبات لفرضية ثبات الوحدات الاجتماعية المنغلقة، فهذا التصور السكوني التاريخي لا يمكنه تحليل ظاهرة القبلية من جوانبها المتعددة، خصوصا أن متغيرات الصراع ومحركاته لا يمكن حصرها في العصبية فقط.

أما القبيلة من منظور دارسي المرحلة الاستعمارية نجد **روبير مونتاني** قد سعى إلى تشكيل نسق نظري حاول عن طريقه فهم طبيعة الآليات المعتمدة في الحفاظ على التوازنات الاجتماعية. فالقبيلة عند **مونتاني** لا تتحدد على أساس الجد المشترك فقط، بل على مجموعة من الأسس تتمثل في مجال العيش وفق تقاليد وأعراف موحدة، بما يؤدي إلى تمحور عناصرها حول ضريح الولي أو سوق أسبوعية، أو عداء لقبيلة مجاورة. أما **جاك بيرك** فقد جعل من منطلقات مونتاني بعض الافتراضات لدراساته، فقد أكد أهمية رابطة المكان، وشكك في رابطة السلالة الواحدة المتأتية من الجد المشترك، التي روج لها بعض الأنثربولوجيين الكلاسكين، وفسر ذالك بالانتشار المبكر لفروع القبيلة في سائر بلاد المغرب. إن جاك بيرك يكاد ينفرد بموقفه النقدي من أطروحة التعارض بين العرف والشرع، فبيرك اعتبر أن تلك العلاقة لا يمكن أن تخضع دائما للنمذجة والتوحيد، بمعنى أنها تتغير بتغير المناطق والجهات، وذالك أن علاقة العرف بالشرع تستوعب حالة التناقض والصراع، وحالة التداخل والاندماج في آن واحد، وتناقض عنده ليس دليلا على عدم الانسجام وعلى فقدان الهوية بقدر ما يكون طابع اللاتجانس والتقطع رمز للأصالة.[2] لكن يبق دائما الاختلاف في الأعراف والتقاليد من جهة، والدين بمذاهبه من جهة أخرى محركات أساسية داخل المجتمعات القبلية وخاصة إذا أثيرت هذه النعرات، والواقع الحالي والتجربة يؤكدان هذا المنطلق.

لقد استطاعت الأنثروبولوجية الانقسامية، أن تتخطى الأطروحة الكولونيالية من خلال توسيع مجال البحث الميداني، بصياغة نماذج نظرية و أدوات مفاهيمية، بجمعها بين خصائص التحليل البنيوي والوظيفي في آن واحد. انطلق التحليل الانقسامي من تفسير التحالفات القبلية مبنيا على دور الصلحاء في تحقيق المصلحات، ومبرزا أن البناء القبلي يحقق التلاحم الضروري إلا عند مجابهة خطر خارجي. ويقوم التوازن الاجتماعي في المجتمع الانقسامي على مبدأي الانصهار– الانشطار، حيث يكوّنان حالتين من

---

[1]- *عبد الرحمان بن خلدون، **المقدمة**، دار الفكر للطباعة ونشر وتوزيع، لبنان، 2006 ، ص144.*

[2]- *محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002 ، ص،ص 37،38.*

حياة الجماعة، تظهر الأولى في حالات الخطر وفقدان الأمن فيسود التضامن والتوحد، وتظهر الثانية في حالات السلم و الهدوء.

يرى **غيلنر** أن المجتمع الانقسامي المغربي الذي درسه، مجتمع يتميز بظاهرتين: (الانقسامية)، وهي خاصية بنيوية، و(الهامشية)، وهي خاصية مجالية تتصل بالموقع. **أما الانقسامية**، فتقوم على عدة خصائص منها:

– هيمنة النسب الأبوي على المجتمع، وتنعكس العلاقات القرابية في مستوى المجال الجغرافي لأن لكل قبيلة موطنها وجدها.

– مبدأ الانصهار والانشطار.

– غياب التراتب الاجتماعي الدائم.

– بروز بعض الفاعلين بشكل استثنائي وقيامهم بدور تحقيق التوازنات، مثل (الأعيان) ولعب دور ضمان الأمن والاستقرار.

وأما الهامشية فتمثل ذالك الكيان الموازي أو الموجه للمجتمع المركزي.[1]ولكن المتتبع للتاريخ الاجتماعي للمجتمع القبلي المغربي عامة، يلاحظ أن النظام القبلي محكوم دائما بولاء الذي يتجاوز مجرد الدعوة للحكام في المنابر، على الرغم من حالات التأزم في العلاقة بين الدولة و القبيلة.

بقيت المدرسة الانقسامية تفسر البناء القبلي عبر مقولتي النسب و القداسة، فلاقت نقدا من العديد من الكتّاب، معتبرين أنها تجاهلت التاريخ الاجتماعي الحقيقي للمجتمعات المغاربية، وأنها وحدها الأنثروبولوجيا التاريخية قادرة على تجاوز الانقسامية، لأنها تحقق التمفصل بين البنيات الاجتماعية والتاريخ.

بعد استقلال المجتمعات المغاربية، كان لابد من الانتقال إلى مرحلة البناء الوطني المصحوبة لدى المثقفين بإعجاب بأفكار الحركات التحررية الماركسية الرافضة للاستعمار والدافعة للتخلص من بقاياه، ومن بقايا التحليل الكولونيالي، ولذالك انتشرت مفاهيم جديدة: نمط الإنتاج الآسيوي، الطبقة و التشكيلة الاجتماعية– الاقتصادية، والصراع الطبقي....

يبرز الاختلاف بين التحليل الماركسي و التحليل الانقسامي، من خلال التأكيد على وجود ارستقراطية قبلية تتكون من رؤساء القبائل والأسر الكبيرة التي تقوم على احتكار الجاه والسلطة والثروة داخل المجموعات.[2] وتعتبر هذه الطبقة المحرك الرئيسي للصراع الاجتماعي داخل القبيلة الواحدة، أو بين القبائل المجاورة، ولقد رفض التحليل الماركسي ما تسمى بفكرة الديمقراطية البربرية التي صاغتها المدرسة الكولونيالية لتبرر وجودها.

---

[1]-*نفس المرجع، ص،ص43،44.*

[2]-*نفس المرجع، ص،ص48،49.*

وفي الأخير لابد أن نطرح مقولات جديدة نتجاوز بها هذه المقولات القديمة التي تفسر البناء القبلي تفسيرا أيديولوجيا بعيدا عن التاريخ الاجتماعي للمنطقة. إن الدين الإسلامي بمذاهبه وتاريخه، يضيف مكونا آخر في البناء القبلي (المذهبية) ليتحول الصراع من صراع قبلي إلى صراع قبلي طائفي في آن واحد، وأن نحاول أيضا فهم عمليات التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يحاول مرة إخضاع القبيلة، وخلخلة بناءها عن طريق التحديث (الملكية العقارية، المشاركة السياسية، الاستقرار والتوطين، الحركية الاجتماعية)، ويعيد إنتاج الصراع القبلي ومحركاته مرة أخرى. فتحليل المجتمع القبلي الآن من الصعب بمكان في ظل التغيرات والتحولات السياسية المحلية والدولية.

ثالثا: المشهد الاجتماعي بين التنوع والتجانس

الباحث في تاريخ الجزائر ليس بإمكانه الحديث عن مجتمع وجماعات صافية عرقيا، ولم تتغير خصوصا مع مجيء الإسلام عن الطريق العرب الفاتحين. لاشك أن السكان الأصلين للجزائر هم البربر الأمازيغ الذين اندمجوا مع العرب بعد اعتناقهم الإسلام، ولكن لم يحصل هذا الاندماج بينهم إلاّ كوّن الاثنين متشابهين في مجموعة من الخصائص، من العادات والتقاليد بين العرب و البربر.

وقد أشار إلى ذالك **ابن خلدون** بقوله: "إن البربر لم يكن لهم اشتمال للمباني والصنائع والمدن، ولهذه الصفة يشبهون العرب".[1] وأشار عالم الاجتماع **بياربورديو** إلى طبيعة العلاقة التي جمعت بين هاتين الاثنيتين حيث يقول: "إن التفاعل بين العرب والبربر تفاعل مستمر قائم على تجانس عميق". وعليه فقد ذاب العرب عرقيا في العنصر البربري، وانصهر البربر ثقافيا في العرب بحكم العقيدة واللّغة، وهذا ما ميز المجتمع الجزائري عن غيره من المجتمعات.

و يعرف المجتمع الجزائري بتنوع لهجاته (القبائلية، التارقية، الميزابية، الشلحية.....). لكن رغم هذا التنوع، بقيت اللغة العربية لغة التعبير عن الأفكار عن طريق الكلمة المنطوقة.[2] هذا التنوع في اللغة والأفكار والثقافة لم يكن أبدا سبب في الصراع، لأن الإسلام وحّدهم تحت راية "لا اله إلا الله محمد رسول الله"، على الأقل مدة من الزمن، وكذا وحّدتهم الأزمات والمصير المشترك.

فتعايش مختلف الجماعات المشكّلة للمجتمع الجزائري لمدة طويلة من الزمن، والاعتراف باللغة الأمازيغية كأحد المكونات الأساسية لهوية الشعب الجزائري،(الإسلام – العروبة – الأمازيغية)، يعبر عن التنوع الثقافي والمعرفي من العمران، اللباس، الفن،.. وأصبح لكل منطقة مهرجان ثقافي خاص بها، وبهذا التنوع أنتجت أنماط ثقافية عامة وأخرى فرعية في وعاء يشكل الهوية العامة للمجتمع الجزائري.

– خصوصية المجتمع الميزابي

---

[1]- *عبد الرحمان ابن خلدون، مرجع سابق، ص93.*

[2]- *الفيصل سمير الروحي، **المشكلة اللغوية العربية**، لبنان،ط1، (ب ت)، ص70.*

نحن لسنا بصدد المتابعة التاريخية المتخصصة للمجتمع الميزابي، ولكن لابد أن نتعرف عن الظروف التاريخية التي ساهمت في انعزاليته وانغلاقه على نفسه.

فقد لجأ سكان وادي ميزاب إلى مكان نائي ذي طبيعة قاسية حفاظا على عقيدتهم ومذهبهم الاباضي، و اختاروا موقع قصورهم فوق الهضاب، وهي عادة البربر في بناء قصورهم وقراهم، ومن أجل ذالك جاءت تسمية القصور بدلا من القرى، وذالك جلبا للمنفعة ودفعا للمضار. فقد كان للبعد الدفاعي أهمية كبرى، والبعد الدفاعي لا يعني الاستعداد للحروب بل العزوف عنها في أسوار حصينة التي تحيط بكل قصر.[1] لذالك كان الاحتماء في المناطق الجبلية تدفع إليه عوامل أمنية.

فالاختلاف المذهبي بين العرب وبني ميزاب، أدى إلى اختلاف النظم والعادات والهياكل، والمنازعات جعلت من بني ميزاب يفضلون العيش في إطار الجماعة المنعزلة، وحتى المصاهرات التي تحدث بين القبائل في أغلب الأحيان نجدها شبه منعدمة بينهما إلاّ في حالات نادرة. وعليه فقد كانت للظروف التاريخية، وخاصة إقصاء المذهب الاباضي عاملا أساسيا في تشكيل نظام اجتماعي، واقتصادي وحتى نظاما سياسيا خاصا بهم، ويتمثل هذا النظام في المجلس المنتخب، حيث يقوم هذا المجلس بتدبير شؤون القرية، ولكل قرية مجلسها الخاص، فهو بمثابة المجلس التشريعي والقضائي، ورئيس المجلس يمثل القوة التنفيذية. إضافة إلى ذالك يشكل مجلس العزّابة السلطة الروحية والسياسية والاجتماعية التي تسهر على الحفاظ على التنظيم الاجتماعي، والمصالح العامة بين الأمر بالمعروف و نهي عن المنكر، كما أن نظام حلقة العزّابة لم يبعد نظام العشائر بل اتخذ من رؤساء العشائر مكونا له.[2]

أما النظام الاجتماعي المتكامل من مجلس القرية، وحلقة العزّابة بنظامها التربوي التعليمي الذي مصدره الإسلام بمذهب اباضي يجعل الفرد الميزابي يتشكل له وعي يمنعه من الخروج عن القواعد العامة للجماعة مكونين بذالك مجتمع قبلي يتجاوز حدود قرابة الدم إلى نمط عيش مشترك وعقيدة واحدة.

رابعا– أسباب الصراع و ترسيخ الجهوية الاثنية

إن أسباب الصراع بين الجماعات الاثنية له أبعاد تاريخية تعود إلى فترة الفتوحات الإسلامية، وإلى إعادة إنتاج أحداث الماضي بصورة تأسس للصراعات من جديد. وتعتبر السياسة الاستعمارية في الجزائر السبب الرئيس في تغير المعطيات البشرية، والعمل على تحطيم بنية المجتمع والقضاء على الأسس المادية التي تقوم عليها، وتحديد القيم الحضارية التي يستند إليها.[3] وتعتبر سياسة إنشاء الكيان

---

*[1]- محمد تركي، خالد بوزيد، **المعمار والممارسة الاجتماعية**، دبلوم الدراسات المعمقة، معهد الفنون والهندسة، تونس،1989، ص38.*

*[2]- يوسف بن بكير الحاج السعيد، **تاريخ بني ميزاب - دراسة اجتماعية، اقتصادية، سياسية -**، المطبعة العربية غرداية، الجزائر، 2006 ، ص،ص18،19.*

*[3]-ناصر الدين سعدوني، **الجزائر واقع وآفاق**، دار المغرب الإسلامي، ط1 ،2000، ص20.*

القبائلي عند **لافيجري** من أنكر سياسات المستعمر الفرنسي، حيث سعى لافيجري إلى نشر أسطورة القبائل المسيحية وإبراز سكان القبائل ككيان منفصل على العنصر العربي بالجزائر، حيث رأى فيه مجتمعا قابلا لأن يصير مسيحيا كونه ذو أصل مسيحي ويتمسك بعادات وتقاليد مسيحية بارزة كرستها الدراسات الأنتروبولوجية والأثنوغرافية التي قام بها الفرنسيون أنفسهم.[1] وهكذا عملت فرنسا من خلال سياسة التنصير على إظهار الفوارق العرقية والثقافية بين الأهالي، وخلق النعرات الجهوية وإثارة الروح الإقليمية خاصة بين المناطق التي تختلف اللهجات المحلية فيها مّما يسهل عملية التجزئة والتفرقة بين أبناء الشعب الواحد. ولتحتفظ فرنسا بمكاسبها حاربت كل من الثقافة العربية الإسلامية و اللغة العربية بشكل خاص، وعوضتها بثقافة ولغة فرنسية بجعل التعليم بجميع مستوياته فرنسيا، حيث أنشأت نوعين من المدارس أحدهما خاص بأبناء الأوربيين المستوطنين في الجزائر، والآخر خاص بأبناء الجزائريين، وجعلت التعليم فيهما معا باللغة الفرنسية.[2]

لم يكتف الاستعمار الفرنسي من تحطيم الثقافة الوطنية فحسب، بل أصّل للتميز العنصري بين سكان الجزائر، فنشر اللغة الفرنسية وشجّع اللهجات المحلية وتداولها بدلا من اللغة العربية.[3]

فقد ظهرت الصراعات الاثنية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية جراء السياسات المعتمدة من سياسة التنصير، والتجنيس والإدماج الكلي و التميز العنصري بين العرب والبربر، حيث برز التمذهب البربري من جهة والتمذهب العربي الإسلامي من جهة أخرى، وأول أزمة شهدتها الحركة الوطنية حول مسألة الصراع العربي البربري كانت في حركة انتصار الحريات سنة 1949 حينما رفض 28 عضو من أصل 32 عضو فكرة أن الجزائر عربية إسلامية، وأيدوا أطروحة الجزائر جزائرية، ونادوا بإدراج البعد البربري في تنظيم الدولة المستقلة المقبلة.[4]ولكن بقيت الأزمة عالقة حتى بعد الاستقلال، ورفض السلطة الرسمية إدخال الثقافة الأمازيغية في قاموسها السياسي كأحد مكونات الهوية الوطنية، وأصبحت فرنسا وجهات أخرى مركزا للتعبير عن المطلب الأمازيغي، إلى أن أخذا هذا المطلب بعدا مميزا وعلنيا في شكل حركات احتجاجية. وطرحت إشكالية الهوية الأمازيغية من خلال الحركات البربرية الذي شارك فيها الأديب والروائي مولود معمري، وبعض الفنانين والمثقفين، بالإضافة إلى نشطاء سياسيين كسعيد سعدي ومناضلين آخرين من حزب الأفافاس، وكذا محمد راشدي مسؤول الحزب الاشتراكي.[5] وبقيت الصراعات

---

[1]- سعيد مزيان، ***النشاط التنصيري للكردنيال لافيجري في الجزائر***، دار الشروق للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2009، ص250.

[2]-تركي رابح، ***التعليم القومي والشخصية الجزائرية*** ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1 ،1975،ص125.

[3]- عبد الكريم بوصفصاف،***جمعية العلماء المسلمين الجزائريين*** ، المؤسسة الوطنية للاتصال والإشهار، الجزائر، 1946،ص129.

[4]-رياض الصيداوي، ***الأزمة الجزائرية بين حقوق القبائل ومخاطر التفكك***،بيروت ،2007 ،ص28.

[5]-رابح لونيس، ***دعاة البربرية في مواجهة السلطة*** ، دار المعرفة للنشر،الجزائر ،2001 ،ص114.

والنزاعات بين دعاة الأمازيغية والسلطة السياسية متسلسلة، وكثرت الاحتجاجات كمظاهرات 19 ماي 1981 ببجاية، تيزي وزو، البويرة، وأحداث 1988 التي لم يخلو منها البعد الاثني، كما نجد أحداث الربيع الأسود 2001– 2003 الذي شهد بدوره مواجهة دامية، وهذا ما وسع الهوة بين السلطة في الجزائر ومنطقة القبائل، ورسخ العداء لكل ما هو عربي.

ونجد الآن من يحاول إعادة إنتاج الأزمة بدعوة إلى الانفصال من جهة، والمطالبة بحقوق الأقليات من جهة أخرى كما فعل الأوائل الذين روّجوا لفكرة الانفصال أمثال سالم شاكر وفرحات المهني الذين أسسوا للنزعة الانفصالية، والدعوة للاستقلال الذاتي لمنطقة القبائل.[1].

بعد تبني التعددية الحزبية، تشكّلت معظم الأحزاب من العناصر التي منعت في الدستور، والتي لا يجوز تأسيس الأحزاب على أساسها(الديني، اللغوي، العرقي، الجنسي، المهني، الجهوي).[2] فنجد أن الأحزاب السياسية اليوم أصبحت تمثل جهة دون أخرى بخطابات إيديولوجية واضحة، لذا عمقت الفجوة بين الاثنيتين وخلقت اثنيات أخرى يدور خطابها حول الدولة وسياستها.

خامسا– محاولات تجاوز البناء الاجتماعي التقليدي

إنّ الإجراءات التي أحدثتها الدولة الوطنية عملت بالتدرج على تفكيك وخلخلة البناء الاجتماعي التقليدي، وبالتالي تم إدماج المجتمع القبلي في المجتمع الوطني، خصوصا مع التنمية وعمليات بناء الدولة الحديثة التي اتخذت أشكالا سياسية واجتماعية واقتصادية، وكذا تفعيل الأطر المعرفية والاجتماعية مثل الأسرة والمؤسسات التربوية التعليمية(المسجد، المدرسة، الجامعة) لنشر قيم المواطنة وسيادة العلاقات المدنية، وتشكيل وعي اجتماعي والسياسي جديد عبر التعليم والثقافة. إلاّ أنه لا يمكن القول أنّ التحولات في البناء الاجتماعي الجزائري، وتدخل سياسة التحديث في مختلف الأجهزة، والانفتاح على الثقافات من خلال تكنولوجيا المعلومات قد تلغي البنية القبلية وتفككها، وخصوصا على المستويين النفسي والثقافي. و مازال يتضح مظهر القرابية و الطائفية، والجهوية في توظيف شبكة العلاقات في الأنشطة الاقتصادية، السياسية (الأرض، والتجارة) والسياسة (فترة الانتخابات)، وهي تعبيرات نحو رده للمجتمع التقليدي. **ومن معوقات تجاوز المجتمع التقليدي مايلي:**

– تعتمد بعض الدول في إثبات شرعيتها وضمان استمرارها عن طريق توظيف العصبيات القبلية أو الطائفية (مقاومة السياسي بالاجتماعي).

– التهميش الاجتماعي و الجهوي، والتحولات الاقتصادية البطيئة تكرس الولاءات القبلية وتضعف الاندماج الوطني.

---

[1]-*نفس المرجع، ص100.*

[2]-*الرياش سليمان وآخرون، **الأزمة الجزائرية** ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،1999، ص190.*

– استمرار الولاءات القبلية لدى الفاعلين السياسيين الواضح من خلال خطاباتهم التي تثير النعرات القبلية.

– تحكّم المحددات التقليدية في المجتمعات المحلية، (سياسة التوظيف المبنية على أساس عروشي).

– الأحزاب السياسية التي لا تلتزم بالمحتوى السياسي لبرامجها، بل بمكانة زعماء تلك الاثنيات ومصالح التبادل القرابي.

– عندما يكون البناء الاجتماعي فئوي(نخبوي) كما هو في الغرب تتكون الأحزاب على أساس إيديولوجي، أمّا عندما يكون البناء قبليا فتأتي الأحزاب على أساس قبلي.

– التحريك الخارجي لبؤر التوتر الاثني، عبر إثارة الفتن واصطناع أتباع ودعمهم بكل الوسائل، والتشدق بدعم الديمقراطية ونصرة حقوق الإنسان.

.خلاصة :

و ختاما لما سبق ذكره ينبغي الإقرار بالتنوع وتبني مبدأ الحوار الفكري المتواصل، و احترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من خلاف أو اختلاف في الأفكار والعقائد.بالإضافة إلى العمل على تساوي فرص التعليم والوظائف لكافة الأفراد، مع تحقيق المساواة السياسية والاقتصادية والثقافية، و تفعيل دور المجتمع المدني لإيجاد صيغ ملائمة للتعبير بكل بحرية في إطار مناسب بشكل يحول دون نشوب صراع يهدد سلامة المجتمع.وكذا تفعيل دور الأطر الاجتماعية والمعرفية (الأسرة، المدرسة، المسجد، الجامعة) لإنتاج خطاب سلمي وواعي.

***قائمة المراجع :**

- **المراجع العربية :**

1) المعجم الوسيط، **معجم اللغة العربية**، القاهرة،1985.
2) فردريك معتوق، **الموسوعة الميسرة في العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان ناشرون،لبنان، ط1، 2012.
3) محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1990.
4) منير البعلبكى، **المورد** ، دار العلم للملايين، بيروت ، 1989.
5) احمد وهبان ، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001.
6) الرياش سليمان وآخرون، **الأزمة الجزائرية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999.
7) الفيصل سمير الروحي، **المشكلة اللغوية العربية**، لبنان، ط1، (ب ت).
8) تركي رابح، **التعليم القومي والشخصية الجزائرية**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 1975.
9) حسن الساعاتي، **تصميم البحوث الاجتماعية**، دار النهضة العربية، بيروت، ط4، 2003.
10)حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر** ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط 1 ، 1948.

11)رابح لونيس، **دعاة البربرية في مواجهة السلطة** ، دار المعرفة للنشر،الجزائر، 2001.
12)رياض الصيداوي، **الأزمة الجزائرية بين حقوق القبائل ومخاطر التفكك**، بيروت، 2007.
13)سعد الدين إبراهيم، **الملل والنحل والأعراق**، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994.
14)سعد الدين إبراهيم، **تأملات في مسألة الأقليات**، ، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، الكويت، 1992.
15)سعيد مزيان، **النشاط التنصيري للكردنيال لافيرجي في الجزائر**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2009.
16)سميرة بحر ، **المدخل لدراسة الأقليات**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1982.
17)عبد الرحمان بن خلدون، **المقدمة**، دار الفكر للطباعة ونشر وتوزيع، لبنان، 2006.
18)عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1993.
19)عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**،المؤسسة الوطنية للاتصال والإشهار، الجزائر،1946.
20)محمد تركي، خالد بوزيد، **المعمار والممارسة الاجتماعية**، دبلوم الدراسات المعمقة، معهد الفنون والهندسة، تونس،1989.
21)محمد عبيرات، محمد أبو نصار، **منهجية البحث العلمي**، دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 1999.
22)محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
23)موريس أنجرس، **منهجية البحث في العلوم الإنسانية**، تر: بوزيد صحراوي وآخرون ، دار القصبة للنشر، الجزائر،ط2006،2.
24)ناصر الدين سعدوني، **الجزائر واقع وآفاق**، دار المغرب الإسلامي، ط1 2000.
25)يوسف بن بكير الحاج السعيد، **تاريخ بني ميزاب** – دراسة اجتماعية، اقتصادية، سياسية، المطبعة العربية غرداية، الجزائر،(ب،ت).

- **المراجع الأجنبية:**

1-GOITER BENOIT, RECHERCHE SOCIAL DE LA PROBLEMATIQUE A LA COLLETE DE DOMES , ED CANADA 1984-.